اصول فقه حوزه دو فصلنامه علمی ـ پژوهشی
سال هفتم | شماره دهم | بهار و تابستان ۱۴۰۲
دریافت: ۱۴۰۱/۱۲/۲۴ـ پذیرش: ۱۴۰۲/۰۳/۱۰
مقاله پژوهشی، صص ۲۷ـ ۴۶

التحقیق فی بیان مراد العلاّمة الطباطبایی من مقولة الاعتبار و ما یرتّب علیها من الاحکام و اللوازم فی «اصول فلسفه و روش رئالیسم»

امیرحسین رضایی (مؤلف المسئول)[۱]
مجتبی مسعودی[۲]

الموجز

هذه الرسالة بمنهج تفسیری فی موارد و تحلیلی فی الاخری، الّفت بغرض تقریر مراد العلامة من مقولة الاعتبار و ما یلزم من ذلک من الاحکام و اللوازم حتی یسهل فهم مراد العلامه عبر عبائره و الاستفادة منها و کذا قیاس آراءه لآراء الآخرین؛ یظهر شان مثل هذه الرسالة و مکانته، بالنظر الی ما أحتلّت آراء العلامة الفلسفیة الدقیّه کالعلاّمة المصباح من بناء مبانی العلوم الانسانیة الاسلامیّة و التطور فیها لا سیّما العلوم الاعتباریة فی سبیل تلبّسها بلباس الاسلام و الشریعة و خلع لون الکفر و الظلمة عنها؛ فلذا بادرنا ان نسلک خطوة فی هذا السبیل

---

۱. خریج درجة الماجستیر فی الفلسفة و الکلام و من طالبی درجة دکتوراه فی الفلسفة و الکلام و المحصّل فی المستوی الرابع فی مجال الفقه و الاصول فی الحوزة العلمیة بقم المقدسة arezaee4@gmail.com

۲. خریج المستوی الرابع فی مجال الفقه و الاصول بقم المقدسة و من مدرسی جامعة المصطفی العالمیة و المستویات العالیة فی مجال الفقه و الاصول فی الحوزة العلمیة بقم المقدسة mm.masoodi1427@gmail.com

و اندرجنا مباحث الرسالة بعد ذيل مطالب بعد التمهيد، ببيان التعريف المختار من الاعتبار و الأمر الاعتبارى عند العلامة و كذا ترسيم الثغر المائز بين العلم الاعتبارى و بين العلم الحقيقى و وجه الافتراق بينهما ثمّ ذكر ما يعتمد عليه الامر الاعتبارى و بعده تصوير مطابَق الامر الاعتبارى ثمّ تبيين ضابط اعتباريّة المعنى عند العلاّمة و بعده تصوير المراد من الارتباط التوليدى و علاقته بالامور الاعتبارية و بعد ذلک ترسيم ما يراه العلاّمة من الاعتبار فى الاعتبار الذى ينتهى الى حصول الكثرة فى الاعتباريات و فى النهاية بيان المبدأ البدوى لجعل كل امر اعتبارى؛ وجه تميّز هذه الرسالة بالنسبة الى الآخرين، هو تنسيق نظام العلاّمة الفكرية فى بيان مراده من الاعتباريات بشكل لا تسبقه رسالة.

الكلمات المفتاحية: الاعتبار، الامر الاعتبارى، العلم الحقيقى، الغرض، الكمالات الحيويّة.

مقدمة

إنّ اوّل من اعلن المباحث الاعتباريات بنحو جامع مستقل عن سائر المباحث و العلوم، هو العلّامة الطباطبايى و ليعرف ان لرسالته حول مقولة الاعتبار شأناً عالياً فى تطوّر العلوم الاعتباريّة و تثبيت مبانيها الفلسفيّة الدقيّة. من المعلوم انّ الخطوة الاولى لفهم كلام العلاّمة فى رسالته حتى تُستخدم آراءه و تستفاد منها، هو تقرير ما كان العلاّمة بصدده فى صدر الرسالة من دراسة مقولة الاعتبار و ما يترتّب عليها من الاحكام و اللوازم و هى نفس ما سجّل اسم هذه المقالة بها. فلذا نبادر الى تقرير مباحثه بالتشريح و تنسيقها على شكل يلائم شأن التقرير حتى يستأنس القارئ بعبائر العلّامة و يستفاد منها بسهولة؛ فللوصول الى هذا المهمّ نقرّر كلام العلاّمة ذيل مطالب متتالية بعد ذكر تمهيد يحسن تقديمه على المطالب الرئيسيّة لوجود العلاقة الوثيقة بينه و بين المطالب اوّلاً، و للتحفّظ على مراعاة ترتيب تقرير كلام العلاّمة فى الرسالة لترتيب مباحث التقرير هنا ثانياً، و من اجله اردفنا المطالب الثمانية فى هذا المقال وفق عناوين العلامة الطباطبايى فى رسالته و بادرنا الى تقرير كل منها على نحو كشف الغطاء عن حقيقتها و ترفع صعوبتها.

تمهيد لاستباحة الورود فى مبحث الاعتبار عبر مقولة الاستعارة

مهّد العلامّة الكلام فى رسالته، حول الاعتباريات ببيانِ ما هو المتداول فى لسان اهل العرف و اللغة من الاعتبارات الاديبّة، التى تحتلّ مكاناً اساسياً فى المحاورات اليوميّة بين الناس لاستئناس القارئ بموضوع الرسالة و لانفتاح باب الاعتباريات له بما هو اقرب من ارتكازاته. فلذا استخدم الاعتبار الادبى الاستعارى الذى يعترف كل فرد بخصائصه عند الالتفات اليها.

الظاهر من عبائر العلاّمة فی هذا المضمار هو سلوکه مسلک السکّاکی[1] فی مقولة الاستعارة حیث یکون مسلک السکاکی اظهر فی اعتباریة الاستعارة و فرض شأنیة العاریة و اعطاء حدّ شیء لشیء لها خلافاً لمذهب المشهور من الادباء حیث یرون الاستعارة من وادی اللفظ و الاستعمال.

فکیف کان الامر، التفت العلاّمة بذکر الاستعارة الی اقرب خواصّ الامر الاعتباری و هو کونه امراً غیر حقیقی و غیر موجود بمصداقه فی الواقع و نفس الامر حیث حکم العلاّمة بکذب الاستعارة و عدم مطابقته للواقع لعدم وجدان مصداق حقیقی له و لکن معه حافظَه عن مظنّة الغلط فی الاستعمال بذکر خصائص اخری للامر الاعتباری الاستعاری:

منها، ترتّب الاثر الواقعی الخارجی علی هذا الکذب کإثارة العواطف و الاحساسات من استماعه و کون صدور هذا الکذب من الانسان لغرض من الاغراض، کهذه الإثارة بحیث لو لم یفرض غرض و داع لهذا الامر و کان عدیم الجدوی کان یعدّ من الاغلاط، فالامر الاعتباری

---

۱. قال السکّاکی فی مفتاح العلوم: «الاستعارة هی: أن تذکر أحد طرفی التشبیه و ترید به الطرف الآخر، مدعیا دخول المشبه فی جنس المشبه به، دالا علی ذلك بإثباتك للمشبه ما یخص المشبه به، کما تقول: فی الحمام أسد و أنت ترید به الشجاع، مدّعیا أنه من جنس الأسد، فتثبت للشجاع ما یخص المشبه به، و هم اسم جنسه، مع سد طریق التشبیه بإفراده فی الذکر، أو کما تقول: إن المنیة أنشبت أظفارها، و أنت ترید بالمنیة: السبع، بادعاء السبعیة لها، و إنکار أن تکون شیئاً غیر سبع، فتثبت لها ما یخص المشبه به، و هو: الأظفار. و سمی هذا النوع من المجاز استعارة، لمکان التناسب بینه و بین معنی الاستعارة. و ذلك أنّا متی ادعینا فی المشبه کونه داخلا فی حقیقة المشبه به، فردا من أفرادها، برز فیما صادف من جانب المشبه به، سواء کان اسم جنسه و حقیقته، أو لازما من لوازمها، فی معرض نفس المشبه به، نظرا إلی ظاهر الحال من الدعوی، فالشجاع، حال دعوی کونه فردا من أفراد حقیقة الأسد، یکتسی اسم الأسد اکتساء الهیکل المخصوص إیاه، نظرا إلی الدعوی، و المنیة، حال دعوی کونها داخلة فی حقیقة السبع، إذا أثبت لها مخلب أو ناب، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه فی أنه کذلك ینبغی، و کذلك الصورة المتوهمة علی شکل المخلب أو الناب، مع المنیة المدعی أنها سبع، تبرز فی تسمیتها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غیر فرق، نظرا إلی الدعوی. و هذا شأن العاریة، فإن المستعیر یبرز معها فی معرض المستعار منه، لا یتفاوتان إلا فی أن أحدهما إذا فتش عنها مالك و الآخر لیس کذلك. (مفتاح العلوم»، ص٤٧٧)
فتحصّل من کلامه ان الاستعارة عنده لا تختص بجانب الالفاظ کما اعتقد به مشهور الادباء بل ترجع الی ادّعاء اندارج فرد من ماهیّة تحت ماهیّة اخری و عدّه من جملة افرادها بعاریة حدّها أو خصائصها ادّعاءا -باستخدام الخیال و التوهّم -و ذلک بتلبّسه لباس افرادها الحقیقیّة.

تابع لغرضه حدوثاً و بقاءً.

منها، صحة الحمل بالحمل الشائع و فرض المصداق للامر الاعتبارى فى عالم الذهن و الخيال و ان لم يكن له فى الواقع عين؛ فلتوضيح حقيقة الامر حتى الآن نبيّن هذه الخصائص ذيل مثال :

نوع الانسان ولد على ذوق سليم و طبع بديع، فربما ينظر الى جمال الخلقة و وسامها و ربما يدقّق فضاعة بعض الوقائع و الامور فوقع فى قلبه خاصة من خواص ما شاهده و تُكبّر هذه الخصيصة فى نظره بالنسبة الى سائر خصائص ما شاهده ـ بل تكبّر هذه الخصيصة عند كثير من الناس ـ بحيث ينتقل ذهنه الى تلك الخصوصيّة عند سماع اسم ما شاهده و غلى مشاعره نحوه بتبعه، كالشجاعة للاسد و الجمال للوردة و مثل ذلک؛ فاذا اراد الانسان ان يوجد مثل هذا الغليان و يستيقظ مشاعر مخاطبيه نحوه، يستعير اسم المشاهَد و حدّه كالاسد و يعطيه الى شيء آخر كزيد اعتبارا بسبب الغرض المذكور و يقول زيد اسد بدعوى كون زيد من افراد الاسد - بل يكون المعنى المراد من زيد متّحدا لمعنى الاسد ـ مراعيا لتحقّق الغرض[1] بحيث لو كان يقول القائل زيد شجاع لما ترتّب الغرض المقصود لقائله من اثارة الاحساس الحماسى؛ و ليعرف انّ قضيّة «زيد اسد» و ان كانت كاذبة لا توجد له مصداق فى الواقع و لكن يمكن لنا ان نصنع فى الذهن و الخيال زيد هو الاسد بمحاذاة الاسد الخارجى و هو بارتسام الاظفار و الشعر الكثير و مثلهما له حتى نصحّح حمل الاسد على زيد فى عالم الذهن بالحمل الشائع؛ لان من الواجب فى كل حمل شائع اتّحاد الموضوع و المحمول وجودا و مصداقا و ان زيد و ان لم يكن فى الواقع من افراد الاسد و ليست له هيئة الاسد بجميع مشخّصاته و لكن لا اشكال فى حمل الاسد على زيد الخيالى الذهنى المصنوع بمحاذاة الاسد الخارجى و اندراج زيد

۱. فيكون الفعل استعمال اللفظ فى ما وضع له اعتباراً مراعياً لتحقّق الغرض خلافا لمذهب المشهور القائل بان الاستعارة هو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له بعلاقة المشابهة.

الخارجی تحت ماهیة الاسد بهذا الاعتبار فی الذهن لتحقّق الغرض الواقعی الخارجی؛ فقضیّة زید اسد و ان کانت کاذبة واقعا و لکنها صادقة اعتبارا فی موطن الذهن و تترتّب علیها آثار واقعیّة و بهذا یختلف حال الکذب الشعری عمّا هو غلط و باطل؛ فعلی ما ذکر ـ من بقاء الاعتبار بالغرض ـ اذا حان وقت لا یقصد المستعمل غرضا من استعمال اسد لزید أو لم یف بالغرض من الاستعمال کاستعمال الاسد فی زید، هو جبان، یعدّ هذا الاستعمال غلطا باطلاً (طباطبایی،۱۳۶۴، ج۲، ص۱۵۶ـ۱۵۱). نعم، لو کان الغرض من استعمال الاسد فی رجل جبان غرضا غیر اثارة حماسیة کالاستهزاء لصحّ الاستعمال لوفاءه بالغرض المقصود.

کلام فی بیان المراد من المعانی الوهمیّة فی کلام المصنّف اجمالا

نکتفی هنا ـ لعدم اطالة الکلام فی هذا المضمار ـ بذکر بیان اجمالی للمطلب بحیث یمکن اصطیاده من عبائر الاصحاب حول الموضوع منضّما بعضها الی بعض حتی خرج الامر من خفاءه البدوی و وافق سیاق الکلام لساحة التقریر، فنقول: قد نعلم یقینا ـ بشهادة الوجدان ـ أن طبیعتنا استقرت علی أن نرکّب المحسوسات (المدرکة بالحواس سابقاً) بعضها إلی بعض، و أن نفصّل بعضها عن البعض، لا علی الصورة التی وجدناها علیها من الخارج و لا مع تصدیق بوجود شیء منها. فیجب أن تکون فینا قوة نفعل ذلك بها، و هذه هی التی إذا استعملها العقل تسمّی مفکّرة، و إذا استعملتها قوة حیوانیة (أی قوّة الوهم) تسمّی متخیلة (حسن زاده آملی، ۱۳۷۵، ص۲۳۰). فالقوة المتخیلة، هی المدرکة بالتبع بسبب استخدام الوهم لها، و المتصرفة ـ بالمباشرة ـ و من شأنها الترکیب و التفصیل، فترکّب الصورَ فی الخیال و المعانی التی فی الحافظة بعضها ببعض، فتجمع بین المختلفات و تفرق بین المناسبات و تصوّر ما لا یوجد فی الخارج من الموجوداًت و المهیّات. فترکّب انسانا له الف رأس و جناحان یطیر بهما فی الهواء و یفصل کالانسان بلا رأس و لا رجلین (شهرزوری، ۱۳۷۲ق، ص۵۰۵). فالمعانی المتحصلة من هذه القوّة هی المعانی التی لا واقع لها الاّ فی الخیال و الوهم عند اللحاظ و العروض ـ مع

كون الحافظة (شیرازی، ۱۳۶۸ق، ج۸، ص۲۱۸) هو محلّ خزنتها- و جاز باعتبار استخدام الوهم لهذه القوة و تصرّفه بها تسمیّتها بالمعانی الوهمیّة و انّما یقوی هذه التسمیّة و ارادة هذا المعنی من المعانی الوهمیّة فی قول العلامّة هنا، فی اصول الفلسفة، قولُه فی مقالة الاعتبارات ذیل مجموعة رسائله حیث قال :«انّ الاعتبار: هو إعطاء حدّ الشیء أو حکمه لشیء آخر بتصرّف الوهم و فعله (طباطبایی، ۱۴۲۸ق، ص۳۴۶) و هو باستخدام القوة المتصرّفة.»

فاذا تمّ الکلام فی التمهید و فرغ العلامّة عن تشریح الاستعارة و خصائصها استنتج عمّا ذکره عدة امور للمعانی الوهمیّة الاعتباریة یشترک فیها کل امر اعتباری بحیث یکون کلامه هنا و ما یلی بعد اسطر مختص بدراسة احکام الامر الاعتباری و احواله؛ فلذا نغتنم الفرصة و نبادر الی دراسة مقولة الاعتبار من الجهات المختلفة بوجه جامع و تبیین ما ینبغی ان یعلم حوله بهذه المناسبة و نقرّر النتائج المستنتجة فی کلام العلاّمة خلال هذه المبادرة کی نبصّر القارئ حقیقة الاعتبار و احکامه.

۱ـ تعریف الامر الاعتباری و المعنی المراد من الاعتبار فی مذهب العلّامة

الاعتبار فی اللغة هو الاستدلال بالشیء علی الشیء فالمعتبَر- و هو الامر الاعتباری- هو المستدل بالشیء علی الشیء (طریحی، ۱۳۷۵، ج۳، ص۳۹۳) و قد یعبّر عن الاعتبار بالاعتداد بالشیء فی ترتّب الحکم (الفیومی، ۱۴۱۴ق، ج۲، ص۳۹۰) و فی الاصطلاح من حیث یکون الاعتبار مشترکاً لفظیاً، له اطلاقات متعدّدة،[۱] و الظاهر انّ المعنی المقصود منه فی

۱. لیعرف ان للاعتبار اطلاقات مختلفة متعددة لکونه مشترکا لفظیّا لمعان شتّی، فلا بدّ لنا من معرفتها قبل الخوض فی المطلب و قد بادرنا فی دراسة مباحث الفصل التالی الی ان نبیّن المراد من الاعتبار فی کلّ باب من الابواب الاربعة من الفصل الثانی؛ فنقول :

۱) ربما یطلق الاعتبار و یراد به ما یقابل الاصالة بمعنی منشأیّة الآثار بالذات و لیعرف ان هذا المعنی للاعتبار انّما یختصّ بعلم الفلسفة حین البحث عن الاصیل من بین الوجود و الماهیّة.

۲) ربما یطلق الاعتبار و یراد به ما لیس له وجود منحاز عن غیر ازاء الحقیقی الذی له وجود منحاز مستقل، و ذلک کاعتباریة مقولة الإضافة الموجودة بوجود موضوعها، و کاعتباریة النسبة الموجودة بوجود طرفیها، علی خلاف الجوهر الموجود فی نفسه.

۳) ربما یطلق الاعتبار و یراد به المعنی التصوّری أو التصدیقی الذی لا تحقّق له فی ماوراء ظرف العمل - و لا یبعد ان نعدّه من المشهورات بالمعنی الاخصّ- و مآل الاعتبار بهذا المعنی إلی استعارة المفاهیم النفس الأمریة الحقیقیة بحدودها لأنواع

عبائر العلّامة نظرا الی اقسام الاعتباریات التی سنذکرها و مقتضی سیاق الکلام فی کتاب اصول الفلسفة، هو نفس ما نقلناه عن مقالة الاعتبارات آنفاً و هو إعطاء حدّ الشیء أو حکمه لشیء آخر بتصرّف الوهم و فعله (طباطبایی، ۱۴۲۸ق، ص۳۴۶) ؛ فلیعلم ان هذا التعریف لا یختصّ باحد الاطلاقات الموجودة للاعتبار بل یشتمل علی بضع منها؛ فالتعریف صادق علی الاعتبارات بمعنی الوهمیّات و المخیّلات المستعملة فی صناعة الشعر و قد مضی ذکره و کذا یصدق التعریف علی الاعتبارات الاجتماعیة الشاملة علی الاعتبارات الحقوقیّة و الاخلاقیّة و هذا السنخ من المفاهیم و ان کانت من المعقولات الثانیة الفلسفیّة (مصباح، ۱۳۶۶، ج۱، ص۱۸۱) و لکن تفترق من الاعتبارات العقلیّة من جهات کالاغراض المترتّبة علیها من المصالح و المفاسد الشخصیة و النوعیّة و کیفیّة الثبوت و التغیّر فیهما و کذا ما تستعیر منها، اذ ربما تاخذ من المفاهیم الماهویّة کالرئاسة و ربما تأخذ من المفاهیم الفلسفیّة کالوجوب و مثل هذه المفارقات.

الأعمال ـ التی هی حرکات مختلفة ـ و متعلّقاتها، للحصول علی غایات حیویة مطلوبة؛ کاعتبار الرئاسة لرئیس القوم، لیکون من الجماعة بمنزلة الرأس من البدن فی تدبیر اموره و هدایة أعضائه إلی واجب العمل؛ و اعتبار المالکیة لزید ـ مثلا ـ بالنسبة إلی ما حازه من المال، لیکون له الاختصاص بالتصرّف فیه کیف شاء کما هو شأن المالك الحقیقی فی ملکه، کالنفس الإنسانیة المالکة لقواها؛ و اعتبار الزوجیة بین الرجل و المرأة لیشترك الزوجان فی ما یترتّب علی المجموع، کما هو الشأن فی الزوج العددی. و علی هذا القیاس؛ و لیعرف ان هذه المعانی الاعتباریّة لا حدّ لها و لا یمکن اقامة البرهان علیه و کذا لیعلم ان هذا المعنی هو اقرب من معنی الاعتبار فی محلّ البحث و الکلام فی مباحث الاعتباریّات. (طباطبائی، فیّاضی، نهایة الحکمة، ۱۳۸٦، ج٤، صص ۱۰۱۰ـ۱۰۰۷).

هذا کلّه کان بحسب ما ذکره العلّامة الطباطبائی فی النهایة من اطلاقات الاعتبار و لیعرف انّ العلّامة المصباح قد اضاف الیها ثلاثة اطلاقات أُخر لا یخلو ذکرها عن الفائدة بل لذکرها فوائد کثیرة:

٤) ربما یطلق الاعتبار و یراد به المفاهیم الحقوقیّة و الاخلاقیّة؛ و انّ هذا المعنی هو اقرب من المعنی الثالث الذی نقلنا عن العلّامة و هذا المعنی من الاعتبار کالمعنی الماضی هو محلّ الکلام فی مبحث الاعتباریات.

٥) ربما یطلق الاعتبار و یراد به جمیع المعقولات الثانیة سواء کانت منطقیّة أو فلسفیّة و قد یعبّر عنها بالاعتبارات العقلیّة و قد یوجد هذا المصطلح کثیرا فی کتب شیخ الاشراق.

٦) ربما یطلق الاعتبار و یراد به الوهمیّات أی ما لا مصداق له لا فی الذهن و لا فی الخارج ـبنحو منحازـ و تصنع باستعانة قوّة الخیال و لیعرف ان هذا المعنی من الاعتبار ایضا له دخل فی مباحث الاعتباریّة. (مصباح، آموزش فلسفه، ۱۳٦٦، ج۱، صص ۱۷۹ـ۱۷۸).

هذا بحسب شمول التعريف المختار هنا للاطلاقات المتعددة المتداولة فی ألسنة المحقّقين لمقولة الاعتبار و معه يمكن لنا ان نندرج موارد الاعتبارات المقصودة فی كلام العلاّمة تحت انقسام كلیّ مع غضّ النظر عن الاطلاقات المذكورة ـكما صنعه العلاّمة هنا أی فی اصول الفلسفة (طباطبایی، ۱۳۶۴، ج۲، ص۱۹۵) ـ بان نقول ان الاعتبار هنا يشمل على الاعتبارات بالمعنى الاعم و الاعتبارات بالمعنى الاخص؛ الاعتبارات بالمعنى الاعم هو ما فی مقابل المهيّات و المفاهيم الحقيقيّة و الاعتبارات بالمعنى الاخصّ هی الاعتبارات التی يقتضيها فعل القوى الفعّالة الموجودة فی الانسان أو فی كلّ فاعل علمی و تسمّی بالاعتبارات العمليّة سواء كانت هذه الاعتبارات ثابتة أو متغيرة.

فكيف كان ان للاعتبار الماخوذ موضوعا لكلام العلامة هنا دائرة وسيعة فلا وجه لاستماع دعوى اختصاص كلامه بقسم خاص من الاعتبارات و الاعتراضات الواردة على عبائره بمقتضى هذه الدعوى من وجود التنافی و التناقض فی كلامه أو خروجه عن الموضوع و مثل هذه الايرادات؛ و اختصاص كلامه فی بعض المواضع بقسم خاص من الاعتبارات بشهادة القرائن لا ينافی ما ذكرناه من المعنى المراد عنده من مقولة الاعتبار.

هذا، بحسب ما يفهم من عبائر العلاّمة فی بدأ الامر و لكن الحقّ بعد اختصاص كلماته فی المواضع المختلفة من المقالة السادسة هنا ـأی اصول الفلسفةـ هو اختصاص كلامه و ما يرتّب من الاحكام و الآثار على الاعتبارات العمليّة دون الاعتبارات بالمعنى الاعم و ان جاز استخدامها من باب المثال فی موارد لاتّحادها للمفاهيم الاعتباريّة العمليّة فی بعض الاحكام و تقريب ذهن القارئ الى المعنى المراد.

۲ـ الثغر المائز بين العلم الاعتباری و بين العلم الحقيقی و وجه الافتراق بينهما

ان العلاّمة لم يتعرض هناـأی اصول الفلسفةـ لوجه الفرق بين العلم الاعتباری و بين العلم الحقيقی على نحو قياس احدهما للآخر ببيان الوجوه المائزة بينهما بالصراحة و لكن اذا جرينا

الكلام حول الاعتبارات بالمعنى الاعم و جعلناها ازاء المفاهيم الحقيقيّة فلا بدّ لنا ان نوضّح المراد من المهيات و المفاهيم الحقيقية حتى يُعرف حال العلوم الاعتبارية بنحو اكمل عاملا بقضية ان الاشياء تعرف باضدادها خصوصاً بعد تعرّض العلّامة للمطلب فى سائر مصنّفاته ككتاب الميزان ببيان تعريف العلم الحقيقى و وجه التميز بينه و بين العلم الاعتبارى.

عرّف العلّامة العلم الحقيقى فى كتاب الميزان: « (بـ) العلوم و التصديقات التى لا مساس لها طبعاً بأعمالنا و إنما هى علوم تصديقية تكشف عن الواقع و تطابق الخارج سواء كانا موجودين عاملين أعمالنا الحيوية الفردية أو الاجتماعية أم لا كقولنا: الأربعة زوج، و الواحد نصف الاثنين، و العالم موجود، و إن هناك أرضاً و شمساً و قمراً إلى غير ذلك، و هى إما بديهيةٌ لا يدخلها شك. و إما نظرية تنتهى إلى البديهيات و تتبين بها.» (طباطبايى، ۱۴۱۷ق، ج۸، ص۵۳)

ثمّ قايس بين العلم الحقيقى و بين العلم الاعتبارى[1] و قال: « و الفرق بين القسمين: أن القسم الأول مأخوذ من نفس الخارج يطابقه حقيقة، و هو معنى كونه صدقاً و يطابقه الخارج و هو معنى كونه حقاً فالذى فى الذهن هو بعينه الذى فى الخارج و بالعكس: و أما القسم الثانى فإن موطنه هو الذهن من غير أن ينطبق على خارجه إلا أنا لمصلحة من المصالح الحيوية نعتبره و نتوهمه خارجياً منطبقاً عليه دعوى و إن لم ينطبق حقيقته.

فكون زيد رئيساً لغرض الاجتماع ككونه أسداً بالتشبيه و الاستعارة لغرض التخيل الشعرى، و توصيفنا فى مجتمعنا زيداً بأنه رأس فى الخارج كتوصيف الشاعر زيداً بأنه أسد خارجى، و على هذا القياس جميع المعانى الاعتبارية من تصور أو تصديق و هذه المعانى الاعتبارية و إن كانت من عمل الذهن من غير أن تكون مأخوذة من الخارج فتعتمد عليه بالإنطباق إلا أنها معتمدة على الخارج من جهة أخرى و ذلك أن نقص الإنسان مثلاً و حاجته

۱. لا يخفى ان مراد العلّامة فى كتاب الميزان من الامر الاعتبارى هى الاعتبارات بالمعنى الاخص و الاعتبارات العمليّة و لكن هذا لا يضرّ بكلامه و ما اراده من الاعتبار هنا و ما ذكره من الفروق لا خصوصيّة لها بالنسبة الى الاعتبارات بالمعنى الاخص بل يجرى بناءا على ارادة الاعتبارات بالمعنى الاعم ايضا.

إلى كماله الوجودی و نیله غایة النوع الإنسانی هو الذی اضطره إلی اعتباره هذه المعانی تصوراً و تصدیقاً فإبقاء الوجود و المقاصد الحقیقیة المادیة أو الروحیة التی یقصدها الإنسان و یبتغیها فی حیاته هی التی توجب له أن یعتبر هذه المعانی ثم یبنی علیها أعماله فیحرز بها لنفسه ما یریده من السعادة.» (طباطبایی، ۱۴۱۷ق، ج۸، ص۵۴).

و لقد اشار الشهید المطهری الی الفرق المذکور عند تشریحه لکلام العلّامة فی الکتاب (طباطبایی، ۱۳۶۴، ج۲، ص۱۶۱ـ۱۶۰) و عبّر عنه بقابلیّة المهیات للحکایة عن واقعیة نفس الامریة کالمرآة و وجود المصادق الواقعیّة لها و عدم فرض هذا الشأن للاعتباریات ثم استنتج فرق آخر من الفرق الماضی و عبّر عنه بتغییر الاعتباریات بتغیّر الاغراض المتوقّفة علی العواطف و الدواعی و الحاجات الحیویّة المتغیّرة بتغیّر الازمان و الاحوال مع ثبوت المهیات فی کلّ زمان و مکان بثبوت الواقع.

۳ـ ما یعتمد علیه الامر الاعتباری

ربما یخطر للاذهان الناشئة بعد مشاهدة الفرق بین العلوم الحقیقیّة و الاعتباریّة شبهة عدم وجود علقة و ارتباط بین العلم الحقیقی و بین العلم الاعتباری علی انّه کحجر فی جنب شجر و فکرة حدوث العلوم الاعتباریّة فی الذهن علی نحو اختراعی فِجائیّ غیر مسبوق بالحسّ و الادراک الواقعی و لکن هذه شبهة بدویّة ترتفع بادنی التفات الی ما ذکرناه فی تعریف الاعتبار حیث قلنا ان الاعتبار هو اعطاء حدّ الشیء أو حکمه و من البدیهی کون رتبة الاعطاء متاخّرة عن ظهور حدّ الشیء أو حکمه الکلی بل ظهور نفس الشیء بنفسه أو حکمه للمعتبِرحتی یمکن له الاعتبار و الحکم باعطاء ما هو معلوم له من شیء، لشیء آخر هو معلوم له ایضاً، کاعطاء حدّ الاسد لزید و هذا فرع معرفة الاسد و زید ـ و هما فردان واقعیان ـ بالحسّ فکلّ امر اعتباری مسبوق:

الف. امّا بادراک حسیّ واقعی یعتمد علیه و یصنع الامر الاعتباری بحذائه علی انّه منشأ

لانتزاعه و اعتباره کالمثال المذکور آنفاً.

ب. و امّا بادراک امر و حکم کلّی کاعتبار مفهوم الوجوب العام بحذاء الضرورة الموجودة بین المعلول و علته التامّة أو کاعتبار مفهوم الوجوب بحذاء مفهوم الضرورة و اعتبار الحرمة بحذاء مفهوم الامتناع.

بعبارة اخری انّما یکون للمفهوم الاعتباری مصداق حقیقی واقعی کالحیوان المفترس، للاسد ثم یقع بالاعتبار توسعة فی حدّ الشیء و حکمه بحیث یشمل مصادیق جدیدة اکثر من مصادیقه الواقعیّة الماضیة بعنایة الاعتبار المستتبع للغرض الواقعی و هذا هو المراد من قیام العلوم الاعتباریة بالعلوم الحقیقیّة علی انّ الاعتباریات تعتمد علی الواقعیّات العینیّة و تؤخذ منها.

۴ـ مطابق الامر الاعتباری

قد ظهر من مطاوی ما ذکرناه حتی الآن انّ المفهوم الاعتباری و ان کان له بما هو علم، وجود علمی نحو الکیفیات النفسانیّة و لکن لیس له شأن الوجود الذهنی فی الحکایة عمّا وراءه فی الواقع، اذ هو لا یصطاد من الواقع حتی یحکی عنه بل هو مصنوع بالوهم فی ظرف الخیال و الذهن فلا مطابق له الّا فی الخیال و الذهن و لا مصداق له الّا المصداق المصنوعیّ الموجود فی الذهن و انتسابه الی المصادیق الخارجیة لا یکون الّا کذباً واقعاً و صدقاً اعتباراً ـ و ان کان المعنی الاعتباری ذا منشأ واقعی حین انتزاعه و اعتباره کما ذکرناه ـ و سنفصّل الامر فی مبحث الکلیّة و الجزئیة للامر الاعتباری.

۵ـ ضابط اعتباریة المعنی

استنتج العلّامة من کلماته الماضیة فی التمهید ان المناط فی اعتباریّة کل معنی وهمیّ هو ترتّب الاثر الواقعی علیه بحیث لو لم یترتّب علیه شیء من الآثار الواقعیّة التی فرض ترتّبها غرضا من الاعتبار لما جاز ان نسمّیها اعتباراً بل صار غلطاً و کذباً حقیقیاً حینئذ؛ فالضابط فی اعتباریة المعنی الوهمی هو ترتّب الاثر الواقعی.

هذا، و قد يفهم من المباحث التى رسمناها حتى الآن ان الضابط فى اعتبارية كل مفهوم- مضافا الى ما ذكر آنفا- هو عدم وجود مصداق حقيقى واقعى له على حدة فلا يمكن لنا الاشارة الحسيّة نحو مصداق المفهوم الاعتبارى لعدم وجوده فى خارجِ موطن الذهن حتى نهدفه و نشير اليه و ان جازت تلك الاشارة لمصداق المفهوم الحقيقى أو لمنشأ انتزاع الامر الاعتبارى؛ نعم جازت الاشارة الحسيّة الى ما يرتبط بالمفهوم الاعتبارى بالاضافة و الاتّصاف أو الانتساب الاعتبارى فلا يمكن لنا ان نشير الى شىء و ندّعى هذه ملكيّة أو رئاسة على حدة بل جاز لنا ان نقول هذا ملك زيد أو زيد رئيس (بمعنى كونه متّصفاً بالرئاسة) و كذا الامر فى الاعتبار الشعرى فلا يمكن لنا الاشارة الى رجل و نقول هذا اسد انسانى و لكن يمكن لنا الاشارة الى زيد الذى وقع فى مكان حماسى و يقتضى الحال و المقام اثارة المشاعر و الاحساسات نحو مقاتلته و نقول زيد اسد على انّه منتسب بالاسديّة باعتبار حلوله فى محلّ غليان الاحساسات الحماسيّة و وفائه بالغرض المقصود من هذا الانتساب الاعتبارى.

نعم، سيُبرز العلّامة فى المباحث التالية مناطا لتشخيص الفكرة الاعتبارية عن غيرها على وجه مطلق و نريد ان نشير اليه هنا حتى لا يلتبس الامر للقارئ فى ضوابط اعتبارية الشىء و يرى كلّ الضوابط فى محلّ واحد؛ قال العلّامة « ان الضابط الكلى فى اعتبارية فكرة هى تعلّقه بوجه الى القوى الفعّالة و جواز فرض النسبة اللزومية فيه فقولنا هذا التفّاح هى ثمرة هذه الشجرة مبيّنة لفكرة حقيقيّة بينما قولنا يجب علىّ ان آكل هذا التفّاح أو انّ هذا الثوب ملكى بتقدير ان من الواجب اختصاص هذا الثوب لى، فكرة اعتبارية.

۶ـ كلام فى الارتباط التوليدى

اذا ندقّق فى احوال هذا العالم نجد بين اجزاءه الصغيرة و الكبيرة و الحوادث و الوقائع الظاهرة فيه بمشخصاتها و خصائصها المختلفة نوعا من الترابط و الانسجام و التناسق و التلاوم و الارتباط الواقعى النفس الامرى بحيث يمكن لنا الكشف عن غطاء حقائقه و رموزه

فی کلّ یوم بکشف العلاقة و الارتباط المستقر بینها و الانسان متمکّن من کشف هذه الحقائق بکشف العلاقات المرتبطة بینها بواسطة المفاهیم الحاکیة عنها فی الذهن؛ اذ الفکر و عملیّة التفکیر التی تکون من شؤون العقل لا تتحقّق الّا اذا صُبّت الامور الواقعیّة فی تمثال المفاهیم حتی تتهجّز لقضاء العقل؛ فالعقل بدراسة مدرکاته الواقعیّة و قیاس کل منها للآخر (و الحکم باحد حالات التلازم أو التعاند أو الاندراج أو التساوی) تکشف عن العلاقات الموجودة بینها و بسبب کشف العلاقات تکشف عن الحقائق التی کانت مجهولة عنده قبله بتوسیط هذه العلاقات[1] و الحقائق المعلومة عنده و استنتاج الحقائق المجهولة منها و قد یسمّی استقرار هذه العلاقات الواقعیّة الموجودة بین المفاهیم الحقیقیّة ـ بجهة حکایتها عن الواقع ـ المستتبع لکشف الرموز و الحقائق الجدیدة بـ«الارتباط التولیدی» بین المفاهیم و قد تبیّن اجمالا وجود هذا الارتباط بین المفاهیم الحقیقیّة الماهویّة[2] و امکان کشف الحقائق بها و الدلیل التفصیلی علی وجود هذا الارتباط هو جواز استخدام البرهان من المفاهیم الحقیقیّة، الذی من شأنه کشف الواقع و هو لاحراز هذه المفاهیم لما تعتبر فی مادّة البرهان من «الذاتیة و الکلیّة و الضرورة» (مظفّر، ۱۴۳۳ق، ص۴۲۲ـ۴۲۰) و الذی هو محلّ التأمّل و النظر فی هذا المضمار ـ بعد بیان الافتراق الجوهری الموجود بین المفاهیم الحقیقیّة و بین المفاهیم الاعتباریة و کذا ما ذکرناه من العلقة بینهماـ هو البحث عن امکان قرار هذا الارتباط التولیدی بین المفاهیم الاعتباریة و عدم امکانه.

الظاهر من عبارة العلّامة فی اصول الفلسفة (طباطبایی،۱۳۶۴، ج۲، ص۱۶۲ـ۱۶۱) هو انکاره لهذا الارتباط فی المعانی الوهمیّة و الاعتبار الشعری و عدم تعرّضه لسائر اقسام

۱. و قد تسمّی هذه العلاقات اذا تحصّل بالسهولة بالیقینیات و اذا تحصّل بالجهد و العسر بحدّ الاوسط و الواسطة فی الاثبات أو الثبوت أو کلاهما

۲. لان هذه المفاهیم حاکیة عن الحقائق الواقعیّة و قد قلنا ان ما ذکرناه من العلاقات و الارتباطات جاریة بین الحقائق و حکایة هذه المفاهیم عن مصادیقه ذاتیةـعلی رأی المشهور من الحکماء ـ فهذه العلاقات جاریة فی المفاهیم الحاکیة ایضا

الاعتباريات و استدلّ على عدم وجود هذا الارتباط فى الاعتبار الشعرى بان هذه المعانى الوهميّة هو مصنوع العواطف و الاحساسات المتغيّرة و ما كان هذا شأنه لا صلة له بالواقع و العلاقات الجارية فيه فلا ارتباط بين امر واقعى و بين اعتبار شعرى بهذا البيان بل لا علاقة واقعية بين امرين اعتبارين من هذا النوع فلا يمكن استنتاج امر اعتبارى من الامور الحقيقيّة أو الاعتباريّة أو امر حقيقى و اعتبارى كما لا يمكن استنتاج امر حقيقى مما فى مقدماته امر اعتبارى و ظاهر كلام شارح الشهيد المطهرى (طباطبايى، ۱۳۶۴، ج۲، ص۱۶۷ـ۱۶۶)

تسرّى الحكم بالمنع الى سائر الاعتباريات مستدلاً بان جميع العلاقات و الارتباطات بين الموضوعات و المحمولات الاعتباريّة لا تكون الّا بالجعل و الوضع و ما كان شأنه هذا لا يوجد له مجال لجولان العقل.

ثمّ فرّع على هذا المطلب منع جريان ما يعدّ محذوراً فى الامور الحقيقيّة فى الامور الاعتبارية كالترجّح بلا مرجّح و تقدّم المعلول على العلّة و توارد العلل على معلول واحد و كذا امتناع الدور و التسلسل و مثل ذلک و قد انحصر الشهيد المطهرى محذور الاعتبار فى اللغويّة[1] و عدم ترتّب الاثر و لزوم افتراض الغرض له و ان لم يستنتج هذا المحذور للامر الاعتبارى عند دراسة آثار العلّامة حيث اعتقد بصدور الفعل الاختيارى المستتبع للاعتباريات و ان كان منشؤه امرا لغوا تخيّليّا ـ و سنتعرّض لهذا المطلب حين البحث عن اعتبار الوجوب العام ذيل اشكال و جواب ـ اللّهم الّا ان يقال انّ اللغويّة هو المحذور فى الاعتبارات الاجتماعيّة العقلائيّة دون الاعتبارات العمليّة الفرديّة و لو بلغ ما بلغ و انّ الاعتبار الفردى و ان عدّ فى العرف لغوا و لكن هذا لا يضرّ حيث يعتبره الشخص باعتقاد وجوبه و لزومه.

هذا، و الفحص فى سائر مصنّفات العلّامة كاحد تعليقاته على الاسفار[2] يرشدنا الى انّ

۱. پس يگانه مقياس سير و سلوك فكرى در اعتباريات مقياس لغويت و عدم لغويت است. (طباطبائى، ١٣٦٤، ج٢، ص١٦٨).

۲. «...أن كل ما حيثية ذاته عين حيثية ترتب الآثار كالوجود العينى أو حيثية ذاته حيثية البطلان كالعدم فمن المستحيل أن تحل الذهن ـ لاستحالة سلب الآثار عن القسم الأول و عدم الآثار فى القسم الثانى فهذان المفهومان أعنى مفهومى الوجود و

العلّامة تعرّض لحال الاعتبارات العقليّة و الاعتبارات الاجتماعيّة بالنسبة الى الارتباط التوليدى بحيث حكم فى حقّ الاعتبارات الاجتماعيّة- المتغيّرة- بما حكم فى حقّ الاعتبار الشعرى بينما ذهب الى امكان اقامة البرهان فى المعقولات الثانية العقليّة بحيث يكشف هذا عن انّه يعتقد بقرار الارتباط التوليدى بين الاعتبارات العقليّة و قد عرفنا خروجها عن موضع الكلام فى هذا المضمار؛ فكيف كان نزعم ان هذا المقدار من البيان كاف و واف بما كنّا بصدده من بيان الارتباط التوليدى و حكمه، فلذا لا نطيل الكلام هنا.

٧- الاعتبار فى الاعتبار و كيفيّة حصول الكثرة فى الاعتباريات

انه كما جاز لنا ان نستعير حدّ امر حقيقى أو حكمه و نعطيه الى شيء آخر (اعم من ان يكون كلا طرفى الاعطاء كليّين أو جزئيين) مراعياً لتحقّق غرض من الاغراض كذلک جاز لنا ان نستعير امرا اعتباريا بحدّه أو حكمه مراعياً لتحقّق غرض آخر هو غير الغرض المقصود من الاعتبار الاوّل و نصنع اعتباراً ثانياً، مثلاً جاز لنا ان نستعير النسبة الواقعية الجارية بين المعلول

العدم و جميع ما يلحق بهما من العناوين المجعولة الذهنية غير منتزعة من خارج محقق بل الذهن تختلقها بنحو من الفرض و التقدير. و توضيح ذلك أن الفرض و التقدير هو إعطاء الذهن مفهوم شيء لشيء أو حكم شيء لشيء آخر كفرض أن الفرس حيوان ناطق فيكون إنسانا و فرض أن الفرس إنسان فيكون متعجبا ضاحكا و هكذا و للإنسان من جهة ما تعود ذهنه حمل شيء على شيء أن يفرض أمرا نسبته إلى ثان كنسبة ثالث إلى رابع و يحصل بذلك مفهوم جديد ـ غير مأخوذ من الخارج محققا و بلا واسطة فللعقل أن يفرض شيئاً نسبته إلى الماهيات الخارجية نسبة النور إلى الشيء الواقع فى الظلمة فى أنه يتنور به و يجده الفاحص الناشد بسببه و يظهر به أفعاله ثم يسميه وجودا و للعقل أن يفرض شيئاً نسبته إلى الماهية الموجودة أو إلى الوجود نسبة رفع الشيء عن محله الذى استقر فيه أو نزع اللباس عن المتلبس به أو نسبة الغيبة إلى الشيء الغائب عن النظر و هكذا و هو مفهوم العدم و على هذا القياس فى جميع المفاهيم الاعتبارية فافهم ذلك. و اعلم أن الفرض العقلى الموجد لهذه المفاهيم من حيث السبب الموجب و العامل المحرك لذلك على قسمين. أحدهما ما سببه ثابت دائم و هو الذى لا ينفك عن إدراك العقل و لا فى حال كالسبب الموجب لانتزاع مفهوم الوجود و العدم و الوحدة و الكثرة و نحو ذلك مما يمكن أن يقام عليه البرهان. و ثانيهما ما سببه جزئى اتفاقى و على تقدير دون تقدير كالسبب الموجب لجعل المفاهيم الاعتبارية الاجتماعية كمعنى الرئاسة و المرءوسية و السيادة و غير ذلك و من هذا الباب جميع الاستعارات و التخييلات الشعرية و نحوها.» (صدر الدين شيرازى،الحكمة المتعالية فى الاسفار العقلية الاربعة، ١٣٦٨،ج١، ص٣٤٥).

و بين علّته التامّة و هى نسبة الضرورة،[1] و نقيمها بين النفس و بين حوائجها المدركة بالحسّ قياما اعتباريا و نصنع بسبب هذا الاعطاء، النسبة الوجوبيّة اللزوميّة الاعتبارية بمحاذاة النسبة الضرورية الواقعيّة بغرض تحقّق حوائج النفس و بقاء النفس بتحقّقها و نعتبر مفهوم الوجوب النفسى العام على هذا المنوال. ثمّ نجعل هذا الوجوب النفسى الاعتبارى اصلا و نعطى حكمه الى كلّ ما له دخل فى تحقّق متعلّق الوجوب الاعتبارى من حوائج النفس، فنعتبر حينئذ الوجوب الاعتبارى الغيرى بمحاذاة الوجوب الاعتبارى النفسى بغرض تحقّق متعلّق الوجوب الاعتبارى النفسىّ و هذا هو من الاعتبار فى الاعتبار و على هذه الطريقة يمكن فرض الكثرة فى الاعتباريات و انشعاب اعتبارات عديدة من امر اعتبارى واحد رئيسى بحيث كلّما تتطوّر الاغراض و الحوائج بمقتضى تطوّر الامكانيّات و الاحوال، تتطوّر الاعتبارات المتحصّلة من الاعتبارات الاخرى بنحو سلسلة اعتبارات طوليّة، كالاعتبارات الكثيرة الموجودة فى زماننا هذا التى هى مولودة حوائجنا المترقيّة المزدهرة فى عصرنا هذا.

٨ـ المبدأ البدوى لجعل كل امر اعتبارى

ليعرف ان المبدأ البدوى و الغرض الاصلى من تاسيس جميع الاعتباريات ـ العمليّة ـ هو ضرورة البقاء الشخصى برفع الحوائج اوّلاً و بالذات ثمّ الوصول الى الكمالات الشخصيّة الحيويّة ثانياً و بالتبع (طباطبايى، فيّاضى، ۱۳۸۶، ج۴، ص۱۰۰۹) و من حيث ان البقاء و الوصول الى الكمال الشخصى ربما لا يتحقّقان الّا فى المجتمع، فيتولّد منهما ضرورة البقاء النوعى و الوصول الى الكمالات النوعيّة و من حيث يكون البقاء كمال من الكمالات الحيوية المطلوبة ايضاً يمكن لنا ان نقرّر المبدأ و الغرض فى كلّ امر اعتبارى بنحو جامع و نقول:

انّ الغرض فى كلّ امر اعتبارى، هو الوصول الى الكمالات الحيويّة الشخصيّة الملائمة للطبيعة اوّلاً و بالذات ثمّ الوصول الى الكمالات الحيويّة النوعيّة الاجتماعيّة ثانياً و بالتبع و

۱. و هو امّا على نحو الضرورة بالغير أو الضرورة بالقياس.

على هذا المنوال يمكن لنا ان نردف اقسام الاعتباريات و نرتّبها بترتيب الترتّب الموافق لهذين الغرضين الكليين بينها و كذا جاز لنا ان نقسّم الاعتباريات الى الاعتباريات التى لا علقة فى حدوثها لائتلاف المجتمع الانسانى و الى الاعتباريات التى لها علقة وثيقة للمجتمع فى حدوثها و ليعلم انّ تفصيل هذه الاقسام و كشف كيفيّة تجسيد هذه الاغراض فيها يستدعى رسالة مستقلة و لذا نكتفى فى هذه الرسالة بهذا المقدار.

الحصيلة

١) الاعتبار بنحو عام ـ اعم من العمليّة و غيرها ـ هو اعطاء حدّ شيء أو حكمه لشيء آخر بدخالة الوهم و استخدام المتصّرفة و الاعتبار العملى هو ما يتوسّط الانسان بين نفسه و بين افعاله و آثاره للوصول الى كمالاته الحقيقيّة و قد عرفنا اقسامه قبل الاجتماع و بعده، ثابتة كانت أو متغيّرة.

٢) خصائص الامر الاعتبارى:

أ) لا مطابق له فى الخارج الا فى الخيال و الوهم

ب) ان الاعتباريّات ـ المتغيّرة ـ تتبع الاحساسات و المشاعر الباطنيّة لايصال الغرض المتوقّع منها و تتغيّر بتغيّر الاغراض المتوقّفة على العواطف و الدواعى و الحاجات الحيويّة المتغيّرة بتغيّر الازمان و الاحوال.

ج) ان لكل امر اعتبارى امر حقيقى بمحاذاته.

د) ان لكل امر اعتبارى آثار و ثمرات خارجيّة واقعيّة

و) انّ منشأ انتزاع الامر الاعتبارى ربما يكون امرا حقيقياً كما يجوز ان يكون امرا اعتباريا آخر و يسمّى بالاعتبار فى الاعتبار حينئذ.

ز) ان سلسلة الاعتبارات و العلوم الاعتباريّة هى مولودة فعل القوى العاملة للانسان.

ح) ضابط اعتبارية الشيء تعلّق الطلب و الارادة بالشيء باستقراره فى النسبة اللزوميّة بينه

و بين القوى العاملة للانسان؛ ترتّب الاثر الواقعى عليه بحيث يناط بالاغراض حدوثا و بقاءا؛ بعبارة اخرى تعلّقه بالقوى الفعّالة بوجه و عدم فرض مصداق على حدة فى الخارج له.

ط) انّ الغرض فى كلّ امر اعتبارى هو الوصول الى الكمالات الحيويّة الشخصيّة الملائمة للطبيعة اوّلاً و بالذات ثمّ الوصول الى الكمالات الحيويّة النوعيّة الاجتماعيّة ثانياً و بالتبع.

المصادر

۱. القرآن الکریم

۲. حسن زاده آملی، حسن (۱۳۷۵)، النفس من کتاب الشفاء، ابن سینا، حسین بن عبد اللّه، قم، مکتب الإعلام الإسلامی.

۳. شهرزوری، محمد بن محمود (۱۳۷۲)، شرح حکمة الاشراق، ضیایی، حسین، تهران، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی.

۴. شیرازی، صدر الدین محمد بن ابراهیم (۱۳۶۸)، الحکمة المتعالیة فی الاسفار العقلیّة الاربعة، قم، مکتبة المصطفوی.

۵. طباطبایی، محمد حسین (۱۴۲۸ق)، مجموعة رسائل العلامّة الطباطبایی، ربیعی، صباح، قم، باقیات.

۶. ـــــــــــ (۱۳۸۶)، نهایة الحکمة، فیاضی، غلامرضا، قم، مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی‌ﷺ.

۷. ـــــــــــ (۱۴۱۷ق)، المیزان فی تفسیر القرآن، قم، انتشارات جامعهٔ مدرسین حوزه علمیه قم.

۸. ـــــــــــ (۱۳۶۴)، اصول فلسفه و روش رئالسیم، مطهری، مرتضی، نوبت دوّم، قم، صدرا.

۹. طریحی، فخر الدین بن محمد (۱۳۷۵)، مجمع البحرین، حسینی اشکوری، احمد، تهران، مرتضوی.

۱۰. فیومی، أحمد بن محمد (۱۴۱۴ق)، المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر، قم، موسسه دار الهجرة.

۱۱. مصباح، محمد تقی (۱۳۶۶)، آموزش فلسفه، تهران، سازمان تبلیغات اسلامی.

۱۲. مظفّر، محمد رضا (۱۴۳۳ق)، المنطق، قم، موسسة النشر الاسلامی، چاپ نهم.